مراجعة مقالة-((Review an Article))

"The Politics of Migration in the 21st Century: Employing Systemism to Advance Research Strategies"

منشور في:

"Jeannette Money*: "The Politics of Migration in the 21st Century: Employing Systemism to Advance Research Strategies, *Social Sciences*, 2025, Vol. 14, Issue 2, Article 98: https://www.mdpi.com/20760760/14/2/98?utm_source=chatgpt.com

Reviewed by: Assistant Lecturer. Walaa Ali Farhan

سياسات الهجرة في القرن الحادي والعشرين: توظيف المنهجية النظامية للنهوض باستراتيجيات البحث

مراجعة: م.م. ولاء علي فرحان**

يقدم هذا المقال مراجعة نقدية لمقال Jeannette Money (٢٠٢٥) حول سياسات الهجرة في القرن الحادي والعشرين، مع التركيز على توظيف المنظور النسقي في تحليل تفاعل الهجرة مع النظم السياسية. ويبيّن المقال أن الإطار النسقي يسهم في تنظيم الحقل البحثي وتوضيح العلاقات المؤسسية داخل الديمقراطيات المستقرة، لكنه يظل محدود القدرة التفسيرية في سياقات الأزمات والصراع، كما يكشف التحليل عن صعوبة تعميم هذا المنظور على الديمقراطيات الهشة، حيث تتداخل الهجرة مع ضعف الشرعية والانقسام السياسي وهشاشة القدرة المؤسسية، ويخلص المقال إلى أن دراسة سياسات الهجرة تتطلب مقاربات تركيبية تدمج التحليل النسقي مع مفاهيم الشرعية والقدرة السياسية والسياق التاريخي.

تمهيد:

تُعد سياسات الهجرة في القرن الحادي والعشرين من القضايا المعقدة داخل النظم السياسية المعاصرة، لأسباب عديدة منها تزايد حجم الهجرة الدولية وتنوع اشكالها، ولام هذه الظاهرة باتت تكشف عن اختلال بنيوي عميق في قدرة النظام السياسي على الاستجابة للتغيرات الاجتماعية الثقافية والاقتصادية والأمنية المتسارعة، فتحولت الهجرة من كونها مسألة إدارية او اجتماعية الى اختيار حقيقي لشرعية النظام السياسي وفاعلية المؤسسات داخل هذا النظام، بالتالي حدود قدرة النظام السياسي على التوفيق بين متطلبات السيادة وضغوط النظام الدولي وتوقعات المجتمعات المحلية، من جانب اخر لاتزال الادبيات السياسية التي تعنى بالهجرة تعاني من تشتت منهجي واضح حيث تعاجل سياسات الهجرة من خلال مقاربات جزئية، باعتبارها سياسة عامة او قضية امنية او ظاهرة اقتصادية او إشكالية ثقافية مرتبطة بالهوية، فضلاً عن هذا يغيب تحليل الهجرة بوصفها

* باحث في قسم العلوم السياسية ومركز الهجرة العالمية، جامعة كاليفورنيا، الولايات المتحدة الامريكية.
** رئاسة جامعة النهرين– walaa.ali@nahrainuniv.edu.iq

ظاهرة مدمجة داخل النظام السياسي ذاته، وتتفاعل مع بنيته المؤسسية، وانماط صنع القرار وتوازنات السلطة والديناميات المجتمعية التي تشكله وتعيد انتاجه.

بالتالي تسعى مقالة Jeannette Money (٢٠٢٥) المعنونة The Politics of Migration in the 21st Century: Employing Systemism to Advance Research Strategies إلى تجاوز هذا التشتت عبر اقتراح المنظور النسقي (Systemism) كإطار تحليلي ومنهجي لإعادة تنظيم البحث في سياسات الهجرة، وان المقال لا تهدف إلى تقديم نتائج تجريبية جديدة بقدر ما تطمح إلى إعادة توجيه الأجندة البحثية، من خلال الربط بين سياسات الهجرة ومجمل التفاعلات التي يقوم عليها النظام السياسي، سواء على المستوى الداخلي أو في علاقته بالبيئة الدولية، وان المقال رغم نقده للأدبيات الموجودة الا انها تنطلق من تقلدي بحثي تشكل في سياق الديمقراطيات الليبرالية الغربية، اذ تتوفر مؤسسات قوية ومستقرة واليات لصنع القرار واضحة بشكل نسبي، بالتالي يبرز سؤال نقدي أساسي يتمحور حول مدى قابلية تعميم الإطار النسقي المقترح على سياقات تختلف جذريًا من حيث طبيعة النظام السياسي، وتداخل الرسمي وغير الرسمي، وتأثير الفاعلين الخارجيين في صياغة سياسات الهجرة.

لا تتعامل هذه المراجعة مع مقالة Money بوصفها مساهمة نظرية مكتملة، بل بوصفها نصًا تأسيسيًا يفتح مجالًا للنقاش والنقد داخل حقل النظم السياسية. وان هذه المراجعة تهدف تقييم الإسهام التحليلي والمنهجي للمقالة من خلال تفكيك افتراضاتها النظرية، واختبار حدود الإطار النسقي الذي تقترحه، ولا سيما عند تطبيقه على الديمقراطيات الهشة والدول ضعيفة القدرة. وبذلك، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن سؤال محوري: إلى أي مدى يقدم المنظور النسقي أداة تحليلية قادرة على تطوير البحث في سياسات الهجرة داخل النظم السياسية المعاصرة، وما هي حدوده النظرية والمنهجية؟

أولًا: الإطار النسقي (Systemism) وتحليل النظام السياسي في المقال

تنطلق مقالة Jeannette Money من فرضية مفادها أن التقدّم في دراسة سياسات الهجرة يقتضي تجاوز المقاربات الجزئية، والانتقال إلى إطار تحليلي قادر على استيعاب التفاعلات المتعددة التي تشكّل هذه السياسات داخل النظام السياسي. ولتحقيق ذلك، تعتمد الكاتبة المنظور النسقي (Systemism) بوصفه أداة تحليلية تسمح بفهم الظواهر السياسية من خلال العلاقات السببية بين مكوّنات النظام، بدل التركيز على المتغيرات المنعزلة أو النتائج النهائية للسياسات.

من الجانب النظري ان هذا التوجه يستند الى تقليد راسخ في تحليل النظم السياسية، حيث يرى أن السياسة لا يمكن فهمها إلا بوصفها نتاجًا لتفاعلات معقدة بين مؤسسات رسمية، وفاعلين سياسيين، ومدخلات اجتماعية واقتصادية، ومخرجات سياساتية، وهذا التصور يشكل أساس لأعمال كلاسيكية في حقل النظم السياسية، ولا سيما لدى ديفيد إيستون الذي عرف النظام السياسي بانهُ (مجموعة من التفاعلات والادوار التي

تتعلق بالتوزيع السلطوي للقيم)[1]، اما غاربيل الموند عرف النظام السياسي على انهُ: (نظام من التفاعلات الموجودة في كافة المجتمعات المستقلة والتي تضطلع بوظيفتي التكامل والتكيف داخلياً وخارجياً عن طريق استعمال الاكراه المادي المشروع او التهديد باستعماله).[2]

يتضح الإشكال النظري في طرح Money بصورة أكبر عند مقارنته بالأدبيات التي نقدت مبكراً التعامل مع النظام السياسي بوصفه كيان متماسك ومغلق، فقد حذر عدد من المنظرين من أن تصوير النظام كنسق منتظم قد يؤدي إلى إغفال علاقات القوة غير المتكافئة، وديناميات الصراع، والتناقضات البنيوية التي لا يمكن اختزالها في علاقات سببية مستقرة، كما أن قدرة النظام على الاستجابة للمدخلات لا ترتبط فقط بآليات تقنية أو مؤسسية، بل تتأسس على عناصر أعمق، مثل الشرعية السياسية، ومستوى التوافق الاجتماعي، وحدود القبول الشعبي للسياسات. وفي هذا السياق، يثير اعتماد systemism تساؤل حول موقع الفاعل السياسي داخل النظام، إذ إن التركيز المفرط على البنية والعلاقات قد يؤدي إلى تهميش دور النخب، والحركات الاجتماعية، وأنماط التفاوض غير الرسمي، خصوصًا في المجتمعات غير المستقرة.

ثانيًا: المنهجية واستراتيجية البحث في المقال

ان مقال The Politics of Migration in the 21st Centuryتعود الى فئة الدراسات التصورية التي تهدف إلى **إعادة توجيه الأجندة البحثية** في حقل دراسات الهجرة، أكثر من سعيها إلى اختبار فرضيات تجريبية أو تقديم نتائج ميدانية جديدة، وتقوم المنهجية التي تعتمدها Jeannette Money على فرضية أساسية مفادها أن الإشكال القائم في دراسة سياسات الهجرة لا يعود إلى نقص البيانات أو الحالات، بل إلى **غياب إطار تحليلي منظم** قادر على ربط هذه الدراسات ضمن تصور نظمي متماسك. وبهذا التحليل توظف الكاتبة المنظور النسقي (Systemism) بوصفه أداة منهجية لتنظيم المعرفة القائمة، عبر تحديد العلاقات بين مكونات النظام السياسي المختلفة، مثل الفاعلين، والمؤسسات، والبيئة الداخلية، والنظام الدولي، المقال لا تسعى إلى بناء نموذج تفسيري قابل للاختبار المباشر، بل إلى **اقتراح استراتيجية بحثية** تساعد الباحثين على صياغة أسئلتهم واختيار مستويات التحليل المناسبة عند دراسة سياسات الهجرة. غير أن هذا الخيار المنهجي يثير في الوقت ذاته إشكالية نقدية تتعلق بحدود التحليل السببي في القضايا السياسية المركبة. فسياسات الهجرة لا تصاغ دائماً في سياق مؤسسي مستقر يسمح بتتبع علاقات سببية واضحة، بل كثيراً ما تتشكل في ظل أزمات مفاجئة، وضغوط خارجية، واعتبارات أمنية طارئة. ويؤدي تمثيل هذه الديناميات ضمن نموذج نسقي منتظم إلى خطر **التبسيط المنهجي**، حيث يختزل التعقيد السياسي في علاقات تقنية قد لا تعكس واقع الصراع وعدم اليقين.[3]

[1] طه حميد العنبكي، النظم السياسية والدستورية المعاصرة...، ط٥، مكتبة السنهوري، بيروت، ٢٠١٩، ص١٧.

[2] ا.د. حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، شركة العاتك لصناعة الكتب، القاهرة، د.س، ص٦-٧.

[3] Andrew Heywood, Politics, 5th ed, (London: Palgrave Macmillan, 2013), 7–12, 61–66, 86–90.

كما أن اعتماد systemism كمنهج تنظيمي يفترض ضمنيًا إمكانية الفصل التحليلي بين مستويات النظام السياسي (الدولي، الوطني، المؤسسي، المجتمعي)، ثم إعادة ربطها ضمن إطار واحد، إلا أن هذا الافتراض يصطدم بواقع النظم السياسية الهشة، حيث تتداخل هذه المستويات بصورة تجعل الفصل بينها إجراء تحليلي أكثر منه توصيفًا دقيقًا للواقع. وقد أشارت دراسات عربية في تحليل النظم السياسية إلى أن هذا التداخل، على وجه الخصوص في الدول ضعيفة القدرة المؤسسية، يحد من فاعلية النماذج التحليلية التي تفترض انتظام العلاقة بين المدخلات والمخرجات.[٤] ويمكن القول إن المنهجية التي تعتمدها Money تنجح في تقديم systemismبوصفه **أداة لتنظيم المعرفة وتوجيه البحث**، لكنها تظل محدودة القدرة عندما تُقدَّم كمنهج تفسيري شامل لسياسات الهجرة.

ثالثًا: سياسات الهجرة في النظم الديمقراطية

ان مقال Jeannette Money في المنظور النسقي (Systemism) أساس على سياق النظم الديمقراطية الليبرالية، حيث تتوافر درجة عالية نسبياً من الاستقرار المؤسسي، وتعمل آليات صنع القرار ضمن أطر رسمية واضحة، فضلاً عن هذا ترى الكاتبة أن سياسات الهجرة تمثل نتاج لتفاعل معقد بين مدخلات متعددة تشمل هذه المدخلات كل من الرأي العام، والأحزاب السياسية، والمؤسسات التشريعية والتنفيذية، فضلاً عن الضغوط الاقتصادية والدولية، بالتالي يتيح هذا التصور تحليل الهجرة بوصفها مسألة نظامية، لا مجرد استجابة ظرفية أو قرار سياسي منفصل.

من جانب تحليلي ينسجم هذا الطرح مع الأدبيات التي تؤكد أن النظم الديمقراطية تمتلك قدرة مؤسسية أعلى على امتصاص الضغوط الاجتماعية وتحويلها إلى سياسات عامة عبر قنوات تمثيلية. فالنظام السياسي الديمقراطي، وفق هذا المنظور يعمل كنسق قادر على معالجة المدخلات المتعارضة وإنتاج مخرجات سياساتية تحظى بحد أدنى من القبول المجتمعي، وأشار عدد من الباحثين إلى أن هذه القدرة النسقية ترتبط بوجود مؤسسات مستقرة، وقواعد إجرائية واضحة، وآليات مساءلة تحد من القرارات الاعتباطية[٥].

يمكن القول إن المنظور النسقي الذي تعتمد عليه Money ينجح في تفسير البنية العامة لتفاعل المؤسسات داخل النظم الديمقراطية، لكنه يميل إلى التقليل من شأن الصراع السياسي بوصفه عنصر مركزي في تشكيل سياسات الهجرة. فالصراع بين النخب، واستقطاب الرأي العام، واستخدام الهجرة كأداة انتخابية، كلها عوامل لا تظهر بوضوح في التحليل النسقي، رغم تأثيرها المباشر في تعطيل أو إعادة توجيه السياسات.

تشير أدبيات تحليل النظم السياسية إلى أن هذه "اللحظات الاستثنائية" تكشف هشاشة النسق نفسه، حتى داخل الديمقراطيات المستقرة وأن افتراض انتظام العلاقة بين المدخلات والمخرجات في النظم الديمقراطية

[٤] علي الدين هلال، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغير**، مركز الأهرام، القاهرة، ٢٠١١.

[5] Andrew Heywood, Politics, 5th ed, (London: Palgrave Macmillan, 2013), 7–12, 61–66, 86–90.

لا يصمد دائماً أمام الأزمات الكبرى، مثل موجات اللجوء الجماعي أو الصدمات الأمنية، ففي مثل هذه الحالات، تتخذ قرارات استثنائية تتجاوز القواعد الإجرائية المعتادة، وهو ما يحدّ من قدرة التحليل النسقي على تفسير الانقطاعات المفاجئة في السلوك السياسي.[٦]

بالتالي يمكن النظر إلى تطبيق systemism على النظم الديمقراطية بوصفه مدخل تحليلي مفيد لفهم الإطار المؤسسي العام لسياسات الهجرة، لكنه يظل غير كافٍ لتفسير التحولات الحادة، والصراعات السياسية التي باتت سمة أساسية في الديمقراطيات المعاصرة. فإن القيمة التفسيرية للمنظور النسقي في هذا السياق تعتمد على دمجه بمقاربات تأخذ في الاعتبار الصراع، والهوية، وديناميات السلطة، بدل الاكتفاء بتمثيل العلاقات المؤسسية في صورة تفاعلات منتظمة.

رابعًا: الديمقراطيات الهشة وحدود التعميم

تُثير محاولة تعميم المنظور النسقي (Systemism) للمقال تعميم المنظور النسقي على الديمقراطيات الهشة إشكالًا نظريًا ومنهجيًا، إذ يفترض وجود نظام سياسي قادر على معالجة المدخلات ضمن مؤسسات مستقرة، بينما تكشف هذه السياقات عن ضعف القدرة المؤسسية وتداخل الفاعلين وغياب انتظام العلاقة بين المدخلات والمخرجات. لذلك يواجه الإطار النسقي صعوبة في تفسير سياسات الهجرة داخل هذه النظم، حيث تُدار غالبًا عبر قنوات غير رسمية أو تحت تأثير ضغوط خارجية، مما يجعل تمثيلها كنموذج نسقي منتظم تبسيطًا قد يتجاهل جوهر العملية السياسية.

كما أن التركيز النسقي على البنية والمؤسسات يقلل من أهمية العوامل السياقية والتاريخية التي تلعب دوراً حاسمًا في تشكيل سياسات الهجرة في الدول الهشة، مثل الإرث الاستعماري، والصراعات الممتدة، واعتماد الدولة على المساعدات الخارجية. وقد نبهت أدبيات عربية في تحليل الدولة والنظام السياسي إلى أن فهم السياسات العامة في هذه السياقات يتطلب الانطلاق من تحليل علاقات القوة الفعلية، لا من افتراض وجود نظام مؤسسي مكتمل[٧].

بالتالي لا يعني هذا النقد نفي القيمة التحليلية للمنظور النسقي، بل الدعوة إلى إعادة توظيفه بحذر منهجي، ففي سياق الديمقراطيات الهشة، يمكن النظر إلى systemism بوصفه أداة مساعدة على تنظيم الأسئلة البحثية، لا إطار تفسيري كافي بذاته، وتكمن الحاجة هنا إلى دمج التحليل النسقي بمقاربات تركز على الصراع السياسي، والشرعية، والقدرة المؤسسية، بما يسمح بفهم سياسات الهجرة بوصفها نتاج لهشاشة النظام السياسي لا مجرد مدخل يضغط عليه، وحيث تكشف دراسة سياسات الهجرة في الديمقراطيات الهشة حدود التعميم النظري للمنظور النسقي، وتؤكد أن النظام السياسي في هذه السياقات لا يمكن اختزاله إلى نسق منتظم،

[6] David Easton, A Systems Analysis of Political Life (New York: Wiley, 1965), 129–134, 147–151.
[٧] عزمي بشارة، المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، المركز العربي للأبحاث، بيروت، ٢٠٠٧.

بل ينبغي تحليله كعملية سياسية مفتوحة، تتشكل عند تقاطع الداخل والخارج، والمؤسسة والممارسة، والاستقرار والهشاشة.

ختاماً سعت هذه المراجعة النقدية إلى تقييم الإسهام النظري والمنهجي الذي تقدمه مقالة Jeannette Money (٢٠٢٥) في دراسة سياسات الهجرة، من خلال توظيف المنظور النسقي (Systemism) بوصفه إطار لتحليل تفاعل الهجرة مع النظم السياسية المعاصرة. وقد انطلقت المراجعة من فرضية مفادها أن قيمة المقال لا تكمن في نتائجه التجريبية، بقدر ما تتجلى في محاولته إعادة تنظيم الحقل البحثي، ونقل النقاش من مستوى السياسات الجزئية إلى مستوى تحليل النظام السياسي ككل، وأظهر التحليل أن المنظور النسقي يقدّم أداة مفيدة لفهم البنية العامة لتفاعل المؤسسات والفاعلين داخل النظم الديمقراطية المستقرة، ويسهم في إبراز الترابط بين المستويات المختلفة لصنع القرار في قضايا الهجرة، غير أن هذا الإطار بصيغته المقدمة في المقال يظل محدود القدرة على تفسير ديناميات الصراع، والانقطاعات المؤسسية والقرارات الاستثنائية التي باتت سمة متكررة في إدارة الهجرة، حتى داخل الديمقراطيات الليبرالية.

أظهرت المراجعة أن تعميم المنظور النسقي على الديمقراطيات الهشة يواجه قيود بنيوية، إذ يفترض حداً من التماسك والقدرة المؤسسية لا يتوافر في هذه السياقات، حيث تتشكل سياسات الهجرة في ظل الهشاشة وتداخل الرسمي وغير الرسمي والضغوط الخارجية. لذلك يبقى التحليل النسقي غير كافٍ ما لم يُدمج بمقاربات تركز على الشرعية والصراع والقدرة السياسية. وعليه تمثل مقالة Money إسهام مهم في إعادة فتح النقاش المنهجي حول دراسة الهجرة، لكنها لا تقدم إطار تفسيري مكتمل، بل نص تحفيزي يكشف حدود systemism في السياقات غير المستقرة.

تخلص هذه المراجعة إلى أن تطوير البحث في سياسات الهجرة، لا سيما في الديمقراطيات الهشة، يقتضي تجاوز الاعتماد الأحادي على التحليل النسقي، والاتجاه نحو مقاربات تركيبية تدمج بين تحليل النظام السياسي، ودراسة القدرة المؤسسية، وتحليل علاقات القوة والسياق التاريخي. حيث لا تختتم المراجعة بتقييم مقال بعينه فحسب، بل تفتح أفق بحثي أوسع لدراسة الهجرة بوصفها مرآة كاشفة لتحولات النظام السياسي وحدود قدرته في القرن الحادي والعشرين.